مرئيات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بخصوص الاقتراح برغبة بشأن قيام الحكومة بحوكمة الذكاء ووضع حقوق الإنسان في صميم الأطر التنظيمية المتعلقة بتطوير التكنولوجيات الرقمية واستخدامها

تثمينا للجهود التي يوليها مجلس النواب الموقر في كل ما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بحقوق الإنسان باعتباره المؤسسة الدستورية الضامنة لحماية الحقوق والحريات العامة، ومع كامل التقدير للاعتبارات التي يرمي إليها الاقتراح برغبة بشأن قيام الحكومة بحوكمة الذكاء ووضع حقوق الإنسان في صميم الأطر التنظيمية المتعلقة بتطوير التكنولوجيات الرقمية واستخدامها ، وبناءً على طلب اللجنة النوعية الدائمة لحقوق الإنسان بالمجلس، فإن المؤسسة تحيل مرئياتها حول الاقتراح برغبة للجنة الموقرة، واضعة في الاعتبار أحكام الدستور والصكوك والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة.

ولما كانت الولاية المقررة للمؤسسة من خلال ما تضمنته أحكام قانون إنشائها رقم (26) لسنة 2014، المعدل بالمرسوم بقانون رقم (20) لسنة 2016 وبالتحديد الفقرة (ب) من المادة (12) والتي تنص على أن للمؤسسة:

> **"دراسة التشريعات والنظم المعمول بها في المملكة المتعلقة بحقوق الإنسان والتوصية بالتعديلات التي تراها مناسبة، خاصة فيما يتعلق باتساق هذه التشريعات مع التزامات المملكة الدولية بحقوق الإنسان، كما يكون لها التوصية بإصدار تشريعات جديدة ذات صلة بحقوق الإنسان".**

تتفق المؤسسة مع الأهداف والمبررات التي يرمي إليها الاقتراح برغبة، والمتمثلة في حوكمة الذكاء الاصطناعي لمراعاة حقوق الإنسان الرقمية، من خلال وضع بنية تنظيمية وإدارية وقواعد ناظمة ومؤسسية وأخلاقيات لاستخدامه بما يعظم الاستفادة من المزايا التي يقدمها، وفي الوقت ذاته يحول دون انتهاكات لحقوق الإنسان الرقمية.

وترى المؤسسة أن صدور قانون حماية البيانات الشخصية رقم (30) لسنة 2018، والذي أناطت المادة الثالثة منه لمجلس إدارة هيئة حماية البيانات الشخصية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون، هي أحد الأوجه الرئيسة نحو تنفيذ جوهر الاقتراح برغبة الماثل من الناحية العملية.

مع ترحيب المؤسسة واستعدادها التام للتعاون المثمر مع مجلسكم الموقر واللجنة الموقرة في كل ما من شأنه تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين.

* * *

NIHR_BH©2021